

"الكبتاغون السوري" مورد لاستدامة الأزمة وأداة حرب ناعمة

مركز الفرات للدراسات

مقدمة

إن إنتاج المخدرات والترويج لها ضمن المجتمعات، تُعتبر مشكلة شغلت الكثير من الحكومات في العالم، لما لها من آثار مدمرة على الفرد والمجتمع في مجالات عدة "اقتصادية واجتماعية ونفسية". إلا أن ما يزيد مخاطرها، هو أن تهيمن الحكومات والدول والتنظيمات العسكرية على إنتاجها وتهريبها، سيزداد الإنتاج أضعافاً، ويدخل وارداتها في استدامة الصراعات والحروب، وتتحول أهداف تجارتها، من الحصول على موارد اقتصادية، إلى أداة حرب ناعمة بين القوى المتناحرة داخلياً، وصراعات الدول خارجياً، لذا أصبحت تؤرق جميع الأطراف المستهدفة من قبل مروجيها إقليمياً ودولياً، ما دفعت ببعض القوى الدولية - ومن بينها أميركا - إلى إقرار تشريعات واستراتيجيات، من أجل احتوائها، ومحاصرتها، والحد من مخاطرها.

ولا ريب أن قضية الإتجار غير المشروع بالمخدرات، والمؤثرات العقلية، والسلائف الكيميائية، هي أحد الملفات الأمنية التي لا يخلو منها أي مؤتمر، أو ندوة، أو ملتقى دولي؛ باعتبارها إحدى المشاكل الدولية، التي أصبحت في العقدين الأخيرين تقلق السلم والأمن العالميين.

مشكلة الدراسة

من المتعارف عليه، أن مواضيع إنتاج وتجارة المخدرات مرتبطة بشبكات خارجة عن القانون وأنظمة الدول، وتكون مهمة الدولة مكافحتها، ولكن المشكلة في الحالة السورية تحول الدولة نفسها إلى راعية أو حامية لشبكات إنتاج وتهريب المخدرات، بالإضافة إلى ارتباط الكثير من تلك الشبكات بالقوى الإقليمية المتدخلة في سوريا كـ"إيران، وتركيا"، وهذا ما يحول المخدرات من منتج للكسب المادي، إلى أداة للحرب الناعمة بين القوى المتصارعة داخل وخارج سوريا، فيما تدخل مواردها في خدمة استدامة الأزمة السورية، والتسبب في زيادة الانهيار الاجتماعي والاقتصادي في سوريا، وزعزعة الأمن الإقليمي والدولي.

وتتلخص المشكلة الأخرى، بأن إنتاج وتصدير المواد المخدرة من سوريا، هي إحدى النتائج المباشرة للنزاع طويل الأمد فيها، والتي حوّلت الجغرافيا السورية، المنقسمة إلى عدة مناطق سيطرة، إلى أرض خصبة لإنتاج وتهريب المخدرات من قبل أطراف النزاع فيها.

لكن، هل يمكن للمجتمع الدولي إنهاء مشكلة تحول سوريا إلى أكبر منتج للمخدرات - وعلى رأسها "الكبتاغون" - عالمياً، بدون معالجة أسباب هذا التحول، وإنهاء أزمته السياسية، والتدخلات الإقليمية والدولية في جغرافيتها؟ وما هي الآليات التي يمكن اتباعها محلياً ودولياً، للقضاء على هذه المعضلة؟

أهمية الدراسة

تتعلق أهمية هذه الدراسة في البحث عن الأسباب، التي أدت لتحول سوريا إلى أكبر دولة منتجة ومروّجة للمخدرات، والجهات التي تتحمل مسؤولية تحول سوريا إلى "بلد الكبتاغون"، وعلاقتها بزعة الأمن المجتمعي والإقليمي والدولي، بالإضافة إلى قراءة ما تخلفه من آثار على المجتمعات المستهدفة.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة، من خلال وقوفها على مسألة الأساليب والاستراتيجيات، التي تسعى أميركا والدول الإقليمية إلى اتباعها، لتجفيف مصادر إنتاج وتهريب المواد المخدرة من سوريا، ومدى نجاعة تلك الأساليب، بدون إيجاد حل جذري للأزمة السورية.

أهداف الدراسة

تتلخص أهداف الدراسة في:

- تبيان حجم إنتاج وتجارة المخدرات في سوريا، والأضرار الاقتصادية والنفسية والاجتماعية التي تلحقها بالمجتمع السوري والمجتمعات في الدول الإقليمية والعالمية.

- البحث عن سبل مواجهة هذه الظاهرة على المستوى المحلي والدولي، وهل تتيح الظروف السياسية المجال لتنسيق مبادرات مكافحة دولية مع أو بدون الحكومة السورية لمكافحة المخدرات؟

- تنبه هذه الدراسة لبعض المخاطر على المستوى المحلي والدولي من ازدياد إنتاج "الكبتاغون" في سوريا، وطرح بعض الحلول والتوصيات، التي من شأنها مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة محلياً ودولياً.

محتويات الدراسة:

-تمهيد.

الفصل الأول:

"الكبتاغون السوري" من الإنتاج إلى التهريب:

أولاً- أسباب ازدياد إنتاج وتهريب المخدرات في سوريا ومن يديره؟
ثانياً- منافذ وطرق التهريب الخارجية.

الفصل الثاني:

مخاطر تحول "الكبتاغون" من مورد اقتصادي إلى أداة للحرب الناعمة:
أولاً- تحوّل "الكبتاغون" لأداة حرب ناعمة تستهدف الخصوم داخلياً وخارجياً؟
ثانياً- المخاطر الداخلية والخارجية من تحول سوريا "إلى بلد المخدرات".

الفصل الثالث:

استراتيجيات مكافحة:

أولاً- بنود مشروع قرار مجلس النواب الأميركي لمكافحة الكبتاغون السوري.
ثانياً- أساليب تطبيق القرار وتداعياته على الجهات المنتجة للمخدرات.
ثالثاً- الأهداف الاستراتيجية لمشروع القرار.

-الرؤية

تمهيد

تُعتبر تجارة المخدرات، باباً مهماً في اقتصاد الأنظمة التي فقدت المقومات المعتادة للدولة، ويُعد إنتاج المواد المخدرة مصدراً مالياً مهماً يفوق التجارة. ومن الأنظمة التي باتت تُتهم بالاعتماد على هذا المصدر للتمويل، هو النظام في سوريا وداعمه الإيراني، بالإضافة إلى الحكومة التركية، التي تعتمد على "مافيات" المخدرات داخل وخارج سوريا؛ حيث تشير العديد من التحقيقات، والوثائق الغربية والعربية، إلى أن إنتاج وتجارة المخدرات باتت تدار غالبيتها من قبل السلطة الحاكمة ورجالها، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر. وبالتالي عوائد هذه التجارة - بطبيعة الحال - باتت تدخل في خدمة استدامة الصراع في سوريا، فيما تزيد هذه التجارة من تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي للمجتمع السوري، والمجتمعات التي يستهدفها مروجو المواد المخدرة.

وبما أن إنتاج وتجارة المخدرات بكميات هائلة، تحت رعاية الأنظمة والحكومات، لها تداعيات خطيرة على الوضع الإقليمي والدولي معاً، اتخذ مجلس النواب الأميركي مؤخراً خطوة من شأنها تضيق الخناق على مصادر تمويل النظام السوري والميليشيات الإيرانية في سوريا ولبنان، وفرض مزيد من العزلة السياسية على النظام السوري،

حيث أقر مجلس النواب الأميركي، بتاريخ ٢٠ أيلول / سبتمبر ٢٠٢٢، مشروع قانون يطالب الحكومة الفيدرالية بتطوير استراتيجية مشتركة بين الوكالات، لتعطيل وتفكيك عمليات إنتاج المخدرات والاتجار بها في سوريا، بوصفها خطراً عابراً للحدود.

هذه الخطوة - في هذا التوقيت - وسط الكثير من التطورات والمتغيرات الإقليمية والدولية، تثير العديد من التساؤلات، حول أهداف إقرار مجلس النواب لمشروع قانون، لتعطيل عمليات إنتاج المخدرات في سوريا حالياً؟ وما تداعيات هذا القرار على النظام السوري والإيراني والمليشيات التابعة له، في حال جرى تطبيقه؟ ولماذا تحولت سوريا إلى دولة المخدرات الأولى في العالم؟ وما هي آثار ومخاطر ذلك على المجتمع السوري والدول الإقليمية والعالمية بشكل عام؟ سنحاول الإجابة على هذه الأسئلة عبر هذه الدراسة.

الكبتاغون ومخاطر إدمانه؟

يُعد الكبتاغون أحد أكثر المواد المخدرة شعبية في الشرق الأوسط، لسهولة تصنيعه وترويجه وضخامة وارداته، والكبتاغون هو أحد الأسماء التجارية العديدة لدواء "فينيثيلين هيدروكلوريد"، حيث اكتشف أول مرة عام ١٩٦١، من قبل شركة "ديغوسا" الألمانية.

ينتمي الكبتاغون إلى عائلة العقاقير المعروفة باسم "الأمفيتامينات"، وعندما يتعاطى الشخص الكبتاغون، فإن مادة الأمفيتامين يعمل على تحفيز الجهاز العصبي المركزي، ويؤدي لزيادة اليقظة، وزيادة التركيز، والأداء البدني، وتعطي شعوراً بالراحة. و"يقول العلماء إن الكبتاغون هو عبارة عن أمفيتامين معزز، ويتضمن مركبات كيميائية فريدة تتيح له إحداث تأثير نفسي قوي أسرع بكثير من الأمفيتامين وحده"^١

وتشير التقارير، إلى أن الكبتاغون وُصف في ستينيات القرن الماضي لعلاج الاكتئاب، وأمراض مرتبطة بفقدان الحس. ولكن بحلول الثمانينيات من القرن الماضي، وجد الأطباء أن خصائص الكابتاغون المسببة للإدمان تفوق فوائده السريرية، ليجري حظره في معظم أنحاء العالم؛ لأنه يمكن أن يعاني متعاطو الكبتاغون على المدى الطويل من آثار جانبية مثل الاكتئاب الشديد، والحرمان من النوم، وتسمم القلب والأوعية الدموية، وسوء التغذية، وفقاً لوزارة العدل الأميركية.

في عام ١٩٨٦، حُظر استخدام الكبتاغون في معظم بلدان العالم، نظراً لتأثيره الخطير على الصحة العامة، كما أنه يسبب الإدمان أيضاً.

^١قناة الحرة الأميركية " الكبتاغون.. قصة المخدر الأكثر شعبية في الشرق الأوسط" ١٨ ديسمبر ٢٠٢١

الفصل الأول

"الكبتاغون السوري" من الإنتاج إلى التهريب

أولاً- أسباب ازدياد إنتاج وتهريب المخدرات في سوريا ومن يديره؟

بعد اندلاع الأزمة السورية، وفقدان النظام السوري للموارد المحلية، كالنفط، والمحاصيل الاستراتيجية، وحتى المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى العقوبات الدولية المفروضة على النظام، برزت معها تجارة المواد المخدرة، كأكثر جوانب اقتصاد الحرب السورية وضوحاً وظهوراً، والذي بات النظام يستخدمه كوسيلة للبقاء سياسياً واقتصادياً. ووفق دراسة لمركز التحليلات العملية والأبحاث - (COAR) حول الاقتصاد السوري في زمن الحرب، أكدت أن سوريا تعتبر "البؤرة العالمية لإنتاج الكبتاغون"، وقدرت قيمة صادرات سوريا من الكبتاغون عام ٢٠٢٠ بما لا يقل عن ٣,٤٦ مليار دولار أميركي. فيما يُقدر حجم اقتصاد المخدرات السوري - خاصة قيمة تجارة حبوب الكبتاغون - في البلاد بما يقارب ١٦ مليار دولار أميركي سنوياً، وهو ما يعادل ٣ أضعاف ميزانية الحكومة السورية لعام ٢٠٢٢".

ساهم انقسام الجغرافيا السورية إلى عدة مناطق سيطرة، في انتعاش نشاط تجار ومروجي المواد المخدرة، خاصة في المناطق الحدودية، فيما ازداد الإنتاج والتهريب، بعد هيمنة العديد من الجماعات والفصائل والتنظيمات المسلحة على هذه التجارة، التي باتت كمورد رئيسي في التمويل اللوجستي، وشراء الأسلحة، وخاصة في المناطق التي تحتلها تركيا، لافتقار تلك المناطق إلى الموارد الطبيعية مقارنة بمناطق الإدارة الذاتية الغنية بالبتروول والموارد الزراعية، فباتت المعابر الداخلية والخارجية هي أكثر موارد كسب الأموال لتلك الفصائل، لذا دائماً ما تنشعب اشتباكات واقتتال بين الفصائل والجماعات، لخلافاتهم على السيطرة، وعلى موارد تلك المعابر.

ولكن من يدير تجارة هذه المواد داخل سوريا بمختلف مناطق السيطرة؟، وما هي أبرز مناطق التصنيع وممرات التهريب؟

١- مناطق سيطرة الحكومة السورية

بحسب تقرير لمركز التحليلات العملية والأبحاث - (COAR)، في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢، فإنه تم رصد ٥٠ موقعاً حالياً لتصنيع المخدرات في سوريا بمناطق سيطرة الحكومة السورية والمليشيات الإيرانية؛ إذ يوجد قرابة ١٤ مركزاً لتصنيع الكبتاغون، و١٢ مركزاً لتصنيع الكريستال ميث، و٢٣ مركزاً لتصنيع الحشيش. وهذه

المصانع تقع -في الغالب- على طول طريق دمشق - حمص، وفي مناطق صناعية أخرى. فيما أشار تقرير لـ "المرصد السوري لحقوق الإنسان"، في سبتمبر/أيلول الماضي، أنه رصد ٧ مراكز في دير الزور لإنتاج وتصنيع الكبتاغون، تديرها الميليشيات الإيرانية.

ورغم أن النظام السوري ينفي تورطه في تجارة المخدرات، إلا أنه لا ينكر زيادة ملحوظة في تجارة المخدرات في سوريا، حيث بلغت كمية المضبوطات، التي أعلنت عنها مدير إدارة مكافحة المخدرات في سوريا، العميد نضال جريج، أنه "تم خلال العام الحالي ضبط ٦٦٢٥ قضية، والقبض على ٨٥١٦٢١ شخصاً، ومصادرة ١٨٨٧ كيلوغراماً من مادة الحشيش المخدر، و ٢٣,٩١٥,٩٥٩ مليون حبة كبتاغون مخدرة، و ١٠٧٥٨٣ حبة دوائية نفسية، و ٦,٥ كيلوغرامات هيروين، و ٤٥ كيلوغرام كوكائين، و ٢,٣ كيلوغرام بذور القنب الهندي، و ٢٣ كيلوغرام امفيتامين".^٢

وفي المقابل، تتهم العديد من التقارير والتحقيقات التي أعدها وسائل إعلام دولية، "مقربين من الحكومة السورية، والعائلة الحاكمة، والميليشيات التابعة لإيران في سوريا، ولبنان بأنها تدير شبكات إنتاج وتجارة المخدرات"، حيث كشف تقرير أعده معهد "نيو لاينز" الأمريكي في ٥ أبريل/نيسان ٢٠٢٢، عن تورط أفراد من عائلة الرئيس السوري "بشار الأسد"، وكبار المسؤولين في النظام السوري، إضافة لميليشيا "حزب الله" اللبناني، في تصنيع الكبتاغون وتهريبه من سوريا. ووفقاً لمصادر «المرصد السوري لحقوق الإنسان»، فإن خبراء من الجنسية اللبنانية والإيرانية هم من يقومون بالإشراف على تصنيع المخدرات، وزراعة الحشيش ضمن مناطق نفوذ الميليشيات التابعة لإيران، وخاصة في مدينة دير الزور وريفها.

وبما أن الجانب الإيراني يواصل سعيه الدائم لترسيخ وجوده في سوريا على كافة الأصعدة، فهو بالطبع بحاجة أيضاً إلى مصادر دخل كثيرة، لتحقيق أهدافه هذه، لذا تعد «تجارة المخدرات» أبرز مصادر دخل الميليشيات التابعة لإيران في سوريا، ولفت تقرير معهد "نيو لاينز" الأميركي إلى أن "تجارة حبوب الكبتاغون المخدرة في الشرق الأوسط، توسعت إلى حد كبير خلال عام ٢٠٢١، لتتجاوز قيمتها خمسة مليارات دولار، وأكد أن سوريا تعد المصدر الأبرز لمادة الكبتاغون، وأن قيمة صادرات الكبتاغون تفوق بأشواط الصادرات الشرعية، ما جعل سوريا تصنّف على أنها "دولة مخدرات". فيما نقلت صحيفة "لوفيغارو" الفرنسية، بتاريخ ١٩ أيلول / سبتمبر الماضي، عن مصادر مخبرانية أردنية قولها، إن "مليشيا الفرقة الرابعة التي يقودها "ماهر" شقيق بشار الأسد، هي المسؤولة الأبرز عن تصنيع وتهريب "الكبتاغون"، بالاشتراك مع

^٢-وكالة سانا السورية الرسمية ٨-٩-٢٠٢٢

"المخابرات العسكرية السورية"، وحزب الله اللبناني. وأثبت تحقيق نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية، في ٥ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢١، تلك المعلومات، حيث عدّ التقرير الميليشيات المتورطة، وهي: «حزب الله» اللبناني، «حزب الله» العراقي، الحرس الثوري الإيراني، «عصائب أهل الحق» التابعة لـ«الحشد الشعبي» العراقي، «الأبدال» التابعة لـ«الحشد الشعبي» العراقي، «الدفاع الوطني»، الفرقة الرابعة، و«جيش العشائر» التي تضم مسلحين من عشائر «البيكار، والبوسرايا، والشعيطات».

أما صحيفة "دير شبيغل" الألمانية، فقد ذكرت أن المحققين "وصلوا إلى قناعة مفادها أن جميع صفقات المخدرات في سوريا تتم بحماية نظام الأسد"، مشيرة إلى أن المحققين عثروا على أدلة تشير إلى حصول "الفرقة الرابعة" التي يترأسها ماهر الأسد شقيق بشار على أموال من خلال شحنات المخدرات. ويعتقدون أن الوحدة تحصل على ٣٠٠ ألف دولار عن كل حاوية يتم شحنها من اللاذقية، مع ٦٠ ألف دولار أخرى يُفترض أنها تدفع للجنود، حتى لا يأخذوا واجبات المراقبة على محمل الجد.

٢- المناطق المحتملة من قبل تركيا

هناك تجارة مخدرات أكثر نشاطاً في شمال غرب سوريا، والمناطق التي تحتلها تركيا، حيث وسّعت المافيا التركية نشاطها في مناطق سيطرة الجماعات المسلحة في ريفي إدلب وحلب الشمالي، المجاورين للحدود التركية، وذلك عبر عملائها المتغلغلين ضمن تلك المجموعات، التي باتت تتخذ من تجارة الحشيش والمخدرات مصدر تمويل لقادتها، وتسببت الخلافات التي وقعت مؤخراً بين الفصائل المسلحة شمال حلب، في إقصاء أحد أهم كبار قادة الجماعات المسلحة المقرّبين من تلك المافيا، والذي يدعى محمد الجاسم الملقب بـ"أبو عمشة"، (كان قائد ما يسمى "لواء السلطان سليمان شاه") حيث كان يدير معظم أعمال تلك المافيا، وساعدها على إنشاء عددٍ من معامل تصنيع الحشيش والمخدرات، وتجارها في ريف عفرين المحتلة.

وأشارت المصادر، إلى أنّ المافيا التركية تمكنت من تحويل شمالي إدلب وحلب إلى بؤرة كبيرة لإنتاج الحشيش والمواد المخدرة، ومن ثم نقلها إلى الأراضي التركية، ليتم تهريبها إلى دول عديدة من بينها السعودية. وكانت المافيا التركية وسّعت نشاطها في ريفي إدلب وحلب الشمالي، وتمكنت من شراء العديد من المساحات الزراعية، واستخدام البعض من أجزائها لزراعة الحشيش، وتأمين المواد الأولية لمعاملها السرية قرب الحدود السورية التركية، والتي تشكّل معامل صناعة مواد البناء أو البيرين (مخلفات الزيتون) واجهاتها، والتي تتم إدارتها من قبل مسلحي تلك الفصائل، التي كان يتزعمهم "أبو عمشة" قبل إطاحته.

ومع ازدياد التقارير التي باتت تتهم "هيئة تحرير الشام" بتجارة المخدرات، حاول زعيمها "الجولاني" تبرئة نفسه من التهم الموجهة إليه، حيث "قام بالتنسيق مع تجار المخدرات، بالقيام ببعض المداهمات، وضبط كميات من المواد المخدرة، لإبعاد الشبهات عنه، والإعلان - عبر منصات تنظيمه في مواقع التواصل الاجتماعي - عن ضبط العديد من المصانع لصناعة الحشيش، وكميات من المواد المخدرة المعدة للتهريب ضمن مناطق نفوذه إلى تركيا، ومن ثم إلى السعودية"^٣.

هذا، وتعتبر مناطق إدلب، وريف حلب الشمالي من المناطق المنتجة للمخدرات - حيث تعتبر مناطق سرمداء، وجسر الشغور بريف إدلب، وعفرين شمال حلب، مراكزاً للإنتاج المحلي للكبتاغون، فهي -في الوقت نفسه- تعتبر سوقاً لتجارة المخدرات المنتجة في مناطق سيطرة الحكومة، خاصة تلك المنتجة على طول الحدود السورية اللبنانية.

إذ تؤكد العديد من التقارير، أن الجماعات المسلحة الشيعية، تسيطر على خطوط التجارة المتجهة شمالاً عبر سوريا، حيث يدخل الحشيش إلى شمال سوريا عبر محافظة إدلب من جهة، ومن جهة أخرى عن طريق بلدي نبل والزهراء الشيعيتين في شمال حلب، حيث تُجمع المخدرات هناك، وتُقسّم، وتُغلف، وتوضع عليها العلامات التجارية، وتدخل المناطق المحتلة من قبل تركيا، إذ يستلمها جهات مرتبطة "بالجيش الوطني السوري" المدعوم من تركيا وهيئة تحرير الشام، المسيطران على الاتجار بالمخدرات داخل الشمال السوري. ويعملون على ترتيب التهريب المتجه إلى تركيا، ومنها إلى أوروبا، وقسم آخر يتم إرساله إلى مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

٣- مناطق الإدارة الذاتية

تتميز مناطق شمال شرق سوريا عن باقي مناطق البلاد بالمستوى المنخفض في تصنيع والاتجار المحلي بالمواد المخدرة فيها، إلا أنها من أكثر المناطق الداخلية المستهدفة من قبل منتجي ومروجي المخدرات، سواء المتواجدين في مناطق الحكومة السورية، أو مناطق الاحتلال التركي، إذ يدخل غالبية الكبتاجون والمواد المخدرة الأخرى إلى شمال شرق سوريا من المناطق المحتلة من قبل تركيا، وخاصة عبر منبج، فيما تدخل "الأمفيتامينات" منخفضة الجودة إلى هذه المنطقة عبر طرق التهريب الموجودة على طول الحدود الواسعة ما بين شمال شرق سوريا ومناطق السيطرة الحكومية، وذلك بمساعدة شبكات من المروجين داخل مناطق الإدارة الذاتية. وتتم عمليات تهريب المواد المخدرة من مناطق نفوذ الميليشيات الإيرانية بدير الزور إلى مناطق الإدارة الذاتية عبر معابر التهريب النهرية الرابطة بين ضفتي نهر الفرات الغربية والشرقية، حيث تقوم

^٣-موقع المباديين ١٢ نيسان ٢٠٢٢

الميليشيات ببيع المخدرات لتجار محليين بمناطق نفوذ قسد لبيعها هناك، بالإضافة لنقلها إلى مناطق نفوذ الفصائل الموالية للحكومة التركية أيضاً بوساطة التجار ذاتهم، ومن أبرز تلك المعابر التي كشف عنها المرصد السوري لحقوق الإنسان، بتاريخ ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢٢:

– معبر العباس، الفاصل بين قرية العباس ومنطقة هجين، الواقعة تحت سيطرة "قسد" شرقي دير الزور، وهذا المعبر تديره "الفرقة الرابعة" بإشراف من حزب الله اللبناني.

– معبر ذيبان، الفاصل بين ذيبان والميادين شرقي دير الزور، وتديره ميليشيا جيش العشائر بإشراف من الحرس الثوري.

– معبر القورية، الفاصل بين القورية ومنطقة شنان شرقي دير الزور، وتديره "الفرقة الرابعة".

– معبر العشارة، الفاصل بين بلدة العشارة وقرية درنج شرقي دير الزور، وتديره ميليشيا جيش العشائر.

– معبر الباغوز، الفاصل بين الباغوز والبوكمال شرقي دير الزور، وتديره ميليشيا الدفاع الوطني.

– معبر البغليية، الفاصل بين منطقة البغليية ومنطقة الجنيبة غربي دير الزور، وتديره "الفرقة الرابعة"، وجيش العشائر.

وكانت "قوات الأمن الداخلي" (الأسايش) أعلنت في حزيران / يونيو ٢٠٢٢، عن ضبط وإتلاف قرابة ٣,٥ ملايين حبة مخدرة، وتوقيف قرابة ٢٥٠٠ شخص بين تاجر ومتعاطي في مناطق شمال شرقي سوريا. ما يشير إلى أن الجهات المنتجة للمخدرات، سواءً بمناطق الحكومة السورية، والمناطق المحتلة من قبل تركيا، تريد تحويل مناطق الإدارة الذاتية إلى سوق لتجارة المواد المخدرة، واستهداف بنيته المجتمعية، لأسباب سياسية بالدرجة الأولى، قبل الأسباب الاقتصادية.

ثانياً- منافذ وطرق التهريب الخارجية

كشف "المرصد السوري" إلى أنّ أبرز خطوط التهريب الخارجية هي التي تمرّ عبر الحدود اللبنانية – السورية، حيث يمتد خط التهريب فيها إلى عدد من النقاط التي يسيطر عليها "حزب الله"، سواء ضمن "القلمون الغربي" و"الزبداني"، و"مضايا" بريف دمشق، أو "القصير" بريف حمص.

بينما يُعد معبر "جابر - نصيب" مع الأردن، خط التهريب الرئيسي، بالإضافة إلى ميناء اللاذقية غرب سوريا.

وبعد حظر الخليج استيراد الشحنات الواردة من لبنان، لجأت إيران وميليشياتها إلى إيجاد عدة منافذ جديدة صوب الخليج، حيث كشف تقرير لمركز "نيو لاينز" للاستراتيجيات والسياسات بواشنطن، في ٣٠ كانون الثاني / ديسمبر ٢٠٢١، أن "الشحنات المهربة من الكبتاغون، تمر عبر الطرق البرية في الأردن ولبنان، وكذلك المعابر البحرية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، وذلك لإغراق موانئ الدخول في الخليج".

فالحظر كان له تأثيراً مدمراً على المنتجين الزراعيين والاقتصاد في لبنان، وأدى عدم الوصول إلى أحد أكبر شركاء التصدير في لبنان، إلى انخفاض أسعار المحاصيل، مما أجبر المزارعين اللبنانيين على تهريب منتجاتهم إلى سوريا، لإعادة تصديرها إلى السعودية، وعليه تكيف المهربون مع هذا القرار الخليجي، إما باعتماد أساليب جديدة، لتمويه أقراص الكبتاغون، أو استخدام طرق تهريب جديدة خارج لبنان، في المقام الأول عبر الأردن أو العراق. وبدا ذلك واضحاً عبر ارتفاع ملحوظ في المضبوطات في ميناء الحديثة البري في السعودية، الواقع على طول الحدود مع الأردن، مما يشير إلى أن مهربي الكبتاغون قد بدأوا في زيادة حركة المرور على الطرق البرية من سوريا عبر الأردن، لتجاوز الحظر.

وبشكل عام، تُعادر المواد المخدرة سوريا، متجهةً إلى ثلاث وجهات رئيسية هي: "شمال إفريقيا، وشبه الجزيرة العربية، وأوروبا". حيث تخرج المواد إما برياً عن طريق الأردن، أو عن طريق معابر غير رسمية بين سوريا ولبنان، وأهمها "طريق القلمون" وتمتد عبر سلسلة جبال القلمون على طول الحدود السورية-اللبنانية، المليئة بالثغرات، وتُسهل التهريب ثنائي الاتجاه للمواد المخدرة، وغيرها من البضائع غير المشروعة. أو بحرياً من سوريا، عبر موانئ اللاذقية وطرطوس، صوب الموانئ اللبنانية، ومنها تنتقل إما عن طريق البحر أو الجو إلى دول الخليج، وشمال إفريقيا.

أما الوجهة الثالثة فهي إلى أوروبا. وتشير الأدلة المتوفرة إلى أن أوروبا تشكل الآن محطة عبور للمواد المخدرة، المتجهة إلى أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تنتقل المواد المخدرة من سوريا إما عن طريق البر صوب تركيا ومنها إلى أوروبا، أو تنتقل إلى لبنان، ومنه عن طريق البحر أو الجو إلى أوروبا^٤.

الفصل الثاني

مخاطر تحول "الكبتاغون" من مورد اقتصادي إلى أداة للحرب الناعمة

^٤ - مركز التحليلات العملية والأبحاث COAR ٥ أكتوبر ٢٠٢١.

حين يكون هدف منتجي وتجار المواد المخدرة الكسب المادي فقط، فقد يكون له مخاطر اجتماعية واقتصادية على البلد والمجتمع المستهدف، ولكن عندما يتعدى الهدف من قبل مروجيها من المكاسب المادية والتحول إلى أداة للحرب بين القوى الدولية والسياسية المتصارعة، فهنا يزداد مخاطره على المجتمعات والدول المستهدفة، فكيف تحول "الكبتاغون" السوري لأداة حرب ناعمة؟

أولاً-تحول "الكبتاغون" لأداة حرب ناعمة تستهدف الخصوم داخليا وخارجياً؟

على مدار عدة سنوات، أُغرقت إيران وميليشياتها في سوريا ولبنان أنحاء الشرق الأوسط، لا سيما دول الخليج العربي، بأقراص الكبتاغون، وضُبطت شحنات متتالية من هذا العقار في السعودية والكويت والأردن ومصر، قادمة من لبنان وسوريا، اللذين أصبحا البلدين الأبرز في تصنيع وتصدير الفينيثايلين بالمنطقة. ولكن الملاحظ أن غالبية شحنات المخدرات كانت تستهدف السعودية بالدرجة الأولى، ومن ثم باقي دول الخليج، حيث وصفت شبكة "سي إن إن" الأمريكية في ٤ أيلول / سبتمبر الماضي، السعودية بأنها أصبحت "عاصمة المخدرات الأولى في الشرق الأوسط". الأمر الذي يستدعي التساؤل عن أسباب وأهداف إيران وميليشياتها في استهداف السعودية والخليج؟

لا شك إن الهدف المعلن من التهريب، والاتجار بالمخدرات، هو الكسب المادي للمروجين المحليين، وبعض العصابات الدولية، إلا أن هناك أهدافاً أخرى سرية سياسية، واستخباراتية غير معلنة، هي الغاية الحقيقية من وراء عمليات التهريب، والاتجار بالمخدرات، التي تقف إيران خلفها، ومن بين تلك الأهداف غير المادية:

أولاً- استخدام أفة المخدرات سلاحاً في إدارة وقيادة حروبها السرية، والعلنية ضد دول الخليج، وذلك؛ من أجل تحقيق أهداف، في الغالب ما تكون أمنية، أو سياسية؛ ومن أجل الهيمنة، والسيطرة، أو نشر الإرهاب، والفلتان الأمني، وإلحاق الضرر بالنظام السياسي، والعمل على إسقاطه، وتغييره؛ لأن سلاح المخدرات أثبت نجاعته في تدمير الشعوب، وإنهاك اقتصادها الوطني، واستنزاف أجيال كاملة من القوى البشرية، والشباب.

ثانياً- ضرب القيم المجتمعية والعلاقات الأخوية بين الدول العربية والخليجية، وخلق العداوة وقطع العلاقات التجارية والسياسية، لتبقي سوريا ولبنان معزولتين عن محيطها العربي، لذلك، شكّل توالي عمليات تهريب المخدرات، مسألة أساسية في تدهور العلاقات اللبنانية - الخليجية، إذ كانت الهزة الأولى في أبريل/نيسان ٢٠٢١ حين قاطعت السعودية منتجات الفاكهة والخضار اللبنانية بعد شحنة الرمان الملوغمة بالكبتاغون. بعدما كانت قد حظرت هي ودول خليجية أخرى (عُمان، والبحرين، والكويت، والإمارات) استيراد الفواكه والخضار من لبنان، وهذا مؤشر بأنها محاولة إيرانية لإثارة

السعودية ودول الخليج، ودفعهم إلى ردات فعل باتجاه لبنان، لتظهر إيران نفسها بأنها هي المجال الحيوي الوحيد المتبقي للبنان"^٥

ثالثاً- تحاول إيران والنظام السوري استخدام ورقة تهريب المخدرات ضمن لعبة تحقيق المكاسب السياسية من دول عربية وخليجية، رداً على وقف التعامل العربي والخليجي مع النظام السوري، أو تقليل دعمهم للبنان، وبالتالي هي رسالة ابتزاز على قدرة هؤلاء على فتح الحدود على مصراعيه أمام عمليات التهريب، فالنظام السوري حاول بعث رسالة للخليج بأن إعادة العلاقات معه يعني قدرته على ضبط الحدود، من خلال الإيعاز لوكلائهم من المهربين بوقف عمليات التهريب بشكل مباشر. والدليل أن النظام السوري حاول استثمار زيارة وزير خارجية الإمارات عبد الله بن زايد، لدمشق في ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢١، وعمد نظام الأسد - حينما لمس تقارباً من الأردن والإمارات معه - إلى التخفيف من عمليات تهريب المخدرات نحو السعودية، في محاولة لاستمالتها هي الأخرى للتطبيع معه. ولجأ إعلام النظام السوري عقب تلك الزيارة إلى اتباع تكتيك موجه للدول العربية، تمثل بالإعلان المتكرر عن حالات ضبط وإحباط عمليات تهريب شحنات كبيرة من المواد المخدرة إلى خارج سوريا عبر الأردن.

في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٢١، أعلنت وكالة "سانا" إحباط الأجهزة الأمنية تهريب أكثر من ٥٠٠ كيلو غرام من حبوب الكبتاغون المخدرة، مخبأة ضمن شحنة من أكياس المعكرونة كانت في طريقها إلى السعودية، وسبقها بأسبوع فقط إحباط تهريب ما يزيد على ٥٠٠ كيلو غرام من "الكبتاغون". وخلال ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١، فقد جرى إحباط ثلاث عمليات تهريب من سوريا، أبرزها إحباط محاولة تهريب كميات كبيرة تقدر بنحو مئات الكيلوغرامات من الحشيش، وعشرات الآلاف من حبوب الكبتاغون كانت معدة للتهريب إلى الأردن. وفي نفس السياق شكل ضبط عناصر من الجمارك اللبنانية، في ٢٩ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢١، تسعة ملايين حبة من "الكبتاغون" مخبأة في شحنة ليمون في مرفأ بيروت، كان من المفترض إرسالها إلى إحدى دول الخليج، رسالة ابتزاز جديدة للسعودية والخليج لإعادة إرسال الدعم للبنان. أي إن هدف إعلان عمليات الضبط من قبل النظام السوري وحزب الله خلال تلك الفترة كان ترويحاً فقط، بحجة منع عمليات التهريب، وبعد رفض السعودية التطبيع مع دمشق، عادت زيادة التدفق صوب الخليج خلال العام الجاري.

رابعاً- إن كان الهدف من هذه العمليات في السابق سياسي فقط، وهو تخريب المجتمع السعودي تحديداً، ولكن لاحقاً وبسبب الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها إيران وسوريا ولبنان صار الهدف سياسي ومالي في نفس الوقت، حيث يتم عبر تهريب كميات ضخمة

^٥-المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية في أبوظبي ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٢

من المخدرات لتبييض الأموال من دول الخليج وسحب كميات كبيرة من القطع الأجنبي من الخليج، واستهداف حركة الأموال في المصارف الخليجية.

ثانياً- المخاطر الداخلية والخارجية من تحول سوريا "لبلد المخدرات"

١-المخاطر الداخلية

إن أزمة سوريا الثانية مع المخدرات تتعلق بالانتشار الواسع لتعاطي المخدرات، وأثار المواد المخدرة على المجتمع ككل. ومع وجوب إبقاء الأثر الفردي لتعاطي الكبتاغون والحشيش في إطاره الصحيح، إلا أن الانتشار المتزايد لتعاطي المخدرات في سوريا يعكس التصدعات المقلقة على الصعيد المجتمعي الأوسع. وهذا التصدع تستفيد منه إيران ومليشياتها بالدرجة الأولى، الساعية إلى توسيع عملية التصنيع للحبوب المخدرة في الجنوب السوري، لإغراق أبناء الجنوب بالمخدرات، وبالتالي سهولة التحكم بهم من قبلها. حيث تحولت المخدرات إلى وسيلة غير مباشرة من وسائل تجنيد الشباب ضمن المليشيات التابعة لإيران؛ إذ يتم استغلال إيمان الشباب وعدم قدرتهم على تأمين الأموال اللازمة للمخدرات، وإغراؤهم بالرواتب ودفعهم للالتحاق بالمليشيات المحلية أو حتى التابعة لإيران.

ومن المخاطر الأخرى لازدياد هذه التجارة في شرق سوريا، أن بقايا تنظيم داعش بدأت تستفيد من تجارة المخدرات الرائجة هناك، عبر فرض ضريبة تمثل نحو عشرة في المئة من أرباح التجار والمروجين، الذين يدفعونها تحت التهديد بالاغتيال بذريعة "الإفساد في الأرض." وخاصة أن بقايا التنظيم وخلاياها تملك معلومات وافية عن سكان المنطقة، وخاصة من يعملون في تجارة المخدرات، ويسهل عليهم تفصي المعلومات عن السكان المحليين، وفرض الضرائب على المروجين والتجار.

بالإضافة إلى أن تجارة المخدرات بهذه الكمية سثّطيل أمد النزاع في سوريا، وتُقوّض حكم القانون، وتُعرقل استعادة الأداء الاقتصادي المتكامل، لاسيما بعد أن تحولت الموارد المحلية والبشرية من الإنتاج المفيد إلى إنتاج المخدرات وتصديرها، فضلاً عن السمعة السيئة التي أصبحت تطارد الصادرات السورية، وامتناع بعض الدول عن استقبال الصادرات السورية لخشيتها من أن تكون ضمن أساليب تهريب المخدرات؛ وهو ما يعني حرمان الاقتصاد السوري من القطع الأجنبي لمدة طويلة.

٢-المخاطر الإقليمية والدولية

علاوة على التبعات الاجتماعية التي يتحملها السوريون أنفسهم، فإن تجارة المخدرات في سوريا أثراً مزعزماً على استقرار الدول المجاورة والإقليمية، فبينما كان الموقع

الجغرافي لسوريا الواقعة على مفترق الطرق بين الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا، يساهم في جعل البلاد نقطة عبور للمخدرات القادمة من أوروبا وتركيا ولبنان، في طريقها إلى الأردن والعراق والخليج، لكن ما فعله حزب الله هو تحويل سوريا من مجرد محطة توقّف إلى موقع إنتاج رئيسي للمخدرات، حيث زوّد منتجي الكبتاغون في سوريا بالخبرة الفنية والحماية، مما أدّى إلى تزايد الإنتاج السوري لأكثر المنشطات شعبية حتى تجاوز إنتاج لبنان نفسه، وعزّز من تلك الطفرة ما امتلكته سوريا سابقاً من خبراء في مجال الدواء، أدلوا بدلوهم في إنتاج الكبتاغون، أضف إلى ذلك مصانع البلاد التي كُرسَت لتصنيع المخدر، حيث تحولت مصانع الكيمياويات في مدينتي حلب وحمص إلى مصانع لهذه الأقراص، وكذلك سهولة الوصول إلى طرق شحن البضائع عبر البحر المتوسط إلى تركيا وأوروبا من جهة، وإلى الخليج براً من جهة¹.

وكانت صحيفة "لوفيغارو" الفرنسية قالت في تحقيق نشرته في ١٩ أيلول/ سبتمبر الماضي، تحت عنوان "من سورية إلى السعودية.. على طريق الكبتاغون"، إن سوريا باتت أكبر منتج للكبتاغون في العالم، والسعودية أول مستهلك له، والأردن ولبنان ممراته، مشيراً إلى أنه ضبطت ٢٥٠ مليون حبة منه منذ بداية العام الحالي. وكان آخرها إعلان وزارة الداخلية بالسعودية، الأربعاء ٢٨ أيلول / سبتمبر ٢٠٢٢، ضبط شحنة بأكثر من سبعمئة ألف قرص من الإمفيتامين المخدر، مخبأة داخل شحنة بطيخ، بمدينة الرياض. وألقت السلطات الأمنية خلال الحجز، القبض، على خمسة أشخاص متورطين في هذه القضية بينهم ثلاثة مقيمين من سوريا، واثنان سعوديان.

وهذا يعني أنه زاد انتاج وتهريب المخدرات من سوريا إلى الخليج، بأكثر من ١٨ ضعف الكمية التي تم الاستيلاء عليها قبل ٤ سنوات، حيث نشرت صحيفة "ذي ناشونال إنترست" الأميركي، تقريراً في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٢١، تحدّثت فيه عن تسارع تجارة "الكبتاغون" في الشرق الأوسط، ما شكل تحدياً إقليمياً يتطلب اهتماماً متزايداً من الولايات المتحدة وشركائها بعد التطبيع العربي مع النظام السوري.

ومن هذا المنطلق، يمكن إدراك عدة مخاطر من نشر هذه المواد المخدرة بين صفوف أجيال الشباب في دول الخليج العربي؛ وهي محاولة تدميره، وتحويله إلى مجموعات من المدمنين، ولكي يصبح العنصر البشري أداة هدم، وإجرام، مما يؤدي إلى إلحاق الضرر الفادح بالاقتصاد الوطني، والبنیان العائلي، والاجتماعي، والثقافي، والعمل على الإخلال بالأمن، والنظام العام، ونشر الجريمة بين صفوف المواطنين، وحجب أنظار الأجهزة الأمنية عن المشاكل الحقيقية، وتوجيه إشغالها في محاربة عصابات المخدرات؛ من أجل استنزاف الجهود الأمني، والقومي، والاقتصادي.

¹ صحيفة الشرق الأوسط ١٦ يناير ٢٠٢٢

بالإضافة إلى ما تحدثه من انعكاسات سلبية على الأسر، ورفقاء الفرد، وإنتاجية العمل، حيث أظهرت الأبحاث العلمية: إن الاستعمال الطويل، أو غير الطبي للمخدر، ينتج عنه تغييرات حاسمة في وظائف المخ، والتي تدوم طويلاً؛ حتى بعد توقف الأفراد عن التعاطي، - إضافة - إلى تأثيراتها السلبية المتعددة على الصحة الجسدية، والنفسية لمتعاطيها. "ويرى مراقبون أن السعوديون قلقون بشأن تأثير هذه العقاقير المسببة للإدمان على الأجيال الشابة، خاصة أن الشريحة الأوسع التي تتعاطي هذه المادة هم ممن تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ٢٢ سنة، فيما يستهلك ٤٠ بالمئة من مدمني المخدرات السعوديين "الكتاغون" القادمة من سوريا ولبنان".^٧

كما إن عوامل عديدة تتداخل فيها، السياسي بالاقتصادي والاجتماعي، تؤكد على وجود رابط قوي بين المخدرات، والإرهاب، - لاسيما - وأن الاتجار بهذه الطريقة أصبح أمراً في غاية السهولة، كما أن الحصول عليه أمر في غاية البساطة. وهو ما يمثل تحدياً صعباً تواجهه حكومات الدول المستهدفة، - خصوصاً - إذا علمنا أن مثل هذه العمليات الإجرامية، تتطلب تجنيداً لأشخاص على درجة عالية من الخبرة؛ للقيام بمهام ظاهرها تجاري، وباطنها استخباراتي داخل الدول الخليجية.

ومن المخاطر الأخرى، هي أن هذه الأموال التي تسحب من الخليج لقاء دخول هذه المواد المخدرة إليها، تدخل في تمويل الجماعات الإرهابية، سواءً في سوريا ولبنان واليمن والعراق، وبالتالي فإن هذه الأموال تزيد مخاطر الإرهاب على الشرق الأوسط.

ويشكل ازدياد انتاج وتجارة سوريا من المواد المخدرة مخاطر على العديد من الدول الإقليمية والعالمية، إذ تشير الأدلة المتوفرة إلى أن أوروبا تشكل الآن محطة عبور للمواد المخدرة المتجهة إلى أسواق الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا. الأمر الذي دفع "مجموعة من المشرعين الديمقراطيين والجمهوريين إلى الطلب من الإدارة الأميركية بإدراج سوريا على لائحة البلدان المنتجة للمخدرات أو «المسهلة لتمريرها». وحثّ المشرعون، في رسالة كتبوها إلى وزير الخارجية أنتوني بلينكن، الوزارة على إجراء تقييم للأنشطة التي يقوم بها النظام السوري في مجال تصنيع المخدرات والاتجار فيها، مؤكداً أن الاتجار فيه «يوفران طوق نجاة ضرورياً للأسد، ويشلان المجتمعات المحلية، ويهددان العائلات، ويمولان المجموعات المدعومة من إيران في المنطقة». ودعا المشرعون الحكومة الأميركية إلى بذل ما في وسعها لعرقلة «المستوى التجاري لإنتاج المخدرات الذي يحدث حالياً في سوريا»، عاذين أن «عدم التصرف سيؤدي إلى السماح لدولة المخدرات التابعة للأسد بالتحول إلى (عامل ثابت) في المنطقة».^٨

^٧ تقرير لـ "BBC عربية" ٢٣ يناير ٢٠٢٢
^٨ صحيفة الشرق الأوسط ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٢

الفصل الثالث

استراتيجيات مكافحة

بسبب تحول سوريا إلى بؤرة لإنتاج "الكبتاغون" على المستوى العالمي، وأداة لزراعة الأمن الإقليمي والدولي، اجتمع مجلس النواب الأميركي - مؤخراً - على قرار مشروع لمكافحة المخدرات في سوريا، فيما دخل قانون محاربة الكبتاغون في سوريا حيز التنفيذ، بعد مصادقة الرئيس الأمريكي "جو بايدن" عليه، بتاريخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢. فما هي بنود هذا المشروع وأهدافه الاستراتيجية؟

أولاً- بنود مشروع قرار مجلس النواب الأميركي لمكافحة الكبتاغون السوري

تقدم النائبان، الجمهوري "فرينش هيل"، والديمقراطي "وبراندان بويل"، بمشروع القرار، الذي ما زال يحتاج للمرور في مجلس الشيوخ ليصبح نافذاً. إذ يطالب المشروع، الذي أقره النواب، البيت الأبيض، بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢، بتقديم الاستراتيجية المطلوبة أمام الكونغرس للاطلاع عليها، في فترة لا تتخطى ١٨٠ يوماً. ولكن قبل الخوض في معرفة أهداف إقرار هذا القرار، علينا التعرف على مشروع القرار، وأهم بنوده، لنتمكن من خلالها فهم دوافع طرحه والاستراتيجية التي يمكن اتباعها لتطبيقه مستقبلاً. فالمشروع الذي أقره مجلس النواب، يتضمن استراتيجية تضم ستة بنود، تهدف لمكافحة إنتاج وتهريب المخدرات من سوريا إلى الخارج، وهذه البنود هي:

البند الأول: رسم استراتيجية لاستهداف وتعطيل وتحطيم الشبكات التي تدعم بشكل مباشر أو غير مباشر البنية التحتية للمخدرات لنظام الأسد، لا سيما من خلال الدعم الدبلوماسي والاستخباراتي، فضلاً عن بناء قدرات مكافحة المخدرات للبلدان الشريكة، من خلال المساعدة والتدريب لخدمات إنفاذ القانون في دول غير سوريا، تستقبل أو تمر عبرها كميات كبيرة من الكبتاغون.

البند الثاني: يطالب باستخدام التشريعات القانونية، بما في ذلك قانون قيصر للعام ٢٠١٩، وقانون Kingpin، وذلك لاستهداف الأفراد والكيانات المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالبنية التحتية للمخدرات لنظام الأسد.

البند الثالث: يدعو إلى استخدام الارتباطات الدبلوماسية الدولية، المرتبطة بحملة الضغط الاقتصادي ضد نظام الأسد، لاستهداف البنية التحتية للمخدرات.

البند الرابع: يطالب برسم استراتيجية للاستفادة من المؤسسات المتعددة الأطراف، والتعاون مع الشركاء الدوليين لتعطيل البنية التحتية للمخدرات في نظام الأسد.

البند الخامس: ينص على وضع استراتيجية لتعبئة حملة اتصالات عامة، لزيادة الوعي بمدى ارتباط نظام الأسد بتجارة المخدرات غير المشروعة.

البند السادس: يدعو إلى تحديد البلدان التي تتلقى، أو تعبر عبر أراضيها، شحنات كبيرة من الكبتاغون، وتقييم قدرة مكافحة المخدرات في هذه البلدان على اعتراض أو تعطيل تهريب الكبتاغون، بما في ذلك تقييم المساعدة وبرامج التدريب الأمريكية الحالية لبناء هذه القدرة في مثل هذه البلدان".

ثانياً-أساليب تطبيق القرار وتداعياته على الجهات المنتجة للمخدرات

من الواضح أن هذه الاستراتيجية تحتاج لبذل جهود كبيرة، وتضافرها ما بين أميركا والاتحاد الأوروبي، والدول العربية والخليجية، والقوات المحلية في المناطق خارج سيطرة النظام السوري، المهددة بدخول المخدرات إليها، وذلك بما يشبه "تحالف استخباراتي" لمكافحة إنتاج المخدرات وتجارتها. وهذا يعني مراقبة هذه التجارة بشكل مكثف من خلال الأقمار الفضائية، والتقنيات الأخرى، وكذلك تتبع الطرق التي يتم من خلالها تأمين المواد الأولية لعملية الإنتاج، وصولاً إلى مراقبة أماكن التصنيع في سوريا ولبنان، وكشف طرق تهريب المخدرات.

وعليه، سيكون من شأن القانون - في حال تطبيقه - أن يتم إعلام الدول والمناطق المستهدفة بشحنات المخدرات قبل وصولها، وإلى جانب ذلك، سيحتّم القانون على الولايات المتحدة تزويد عناصر الجمارك في الدول الإقليمية المحيطة بسوريا بالأجهزة القادرة على كشف شحنات المخدرات، ما يؤدي بنهاية المطاف إلى الحد من هذه التجارة، وعدم استفادة النظام والمليشيات الإيرانية من عوائد هذه التجارة؛ نظراً للخسائر الكبيرة التي ستلحقها هذه الاستراتيجية بالجهة المُنتجة.

ثالثاً-الأهداف الاستراتيجية لمشروع القرار

ولفهم الأهداف الاستراتيجية لطرح مشروع القرار وإقراره من قبل مجلس النواب الأميركي، يمكن استنتاج بعضها بالنظر إلى التوقيت، وما يرافقه من تطورات ومتغيرات دولية، سياسياً واقتصادياً، ومنها:

١-منع روسيا من الاستفادة من عائدات المخدرات السورية

يبدو أن أميركا تحاول خنق روسيا في كافة مناطق نفوذها ومن بينها سوريا، ورغم أن روسيا لا تنخرط بشكل مباشر في إنتاج وتجارة المخدرات في سوريا، إلا أنها تستفيد، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، عن طريق ضباطها وقادتها العسكريين في سوريا من وارداتها بكل الأحوال، لأن النظام السوري الذي لم يعد يملك موارد هامة لتغطية

نفقات الحرب، فإنه بالتأكيد سيحدد جزءاً من تلك النفقات والديون الروسية، من وراوات تجارة المخدرات، التي أصبحت المورد الرئيسي لجني الأموال، وبالتالي منع تحول جزء من وراوات تجارة المخدرات لدعم الاقتصاد الروسي وتمويل حربه في أوكرانيا.

٢- الضغط على إيران وتجفيف منابع تمويل ميليشياته في سوريا ولبنان

ومن الأهداف الأخرى المتعلقة بالتوقيت، هو محاولة تجفيف منابع تمويل إيران وميليشياتها في كل من سوريا ولبنان، وبالتالي زيادة الضغوطات على الاقتصاد الإيراني الضعيف أساساً، والذي سيضطر لتعويض نقص التمويل من ميزانيته، وبالتالي زيادة الاحتقان الشعبي داخل إيران، التي تشهد احتجاجات شعبية واسعة، على خلفية مقتل الفتاة الكردية مهسا أميني، وهذه الضغوطات كلها في هذا التوقيت، مع استمرار إسرائيل في استهداف المواقع الإيرانية في سوريا، ستشكل عوامل ضغط على إيران، لإجبارها على تقديم تنازلات في ملفه النووي.

٣- منع تعويم الأسد وإفشال التطبيع التركي والعربي معه

من أهداف المشروع أيضاً، منع تعويم الأسد، وتحذير الدول والأطراف التي تسعى لتطبيع العلاقات معه، ويمكن فهم هذا الهدف من خلال ملاحظة إعادة ملفات استخدام الأسد للأسلحة الكيماوية إلى الواجهة، والكشف عن تقارير جديدة حول سجون النظام السوري، وخاصة عن "غرف الملح" في سجن صيدنايا. فتسليط الضوء على هذه الملفات، لإدانة الأسد بارتكاب جرائم وانتهاكات، وإظهار أن نظامه بات يهدد الأمن الإقليمي والدولي، هو بسبب ازدياد وتيرة المساعي التركية والعربية لتطبيع العلاقات مع دمشق، لذا يمكن فهم إعادة فرنسا مؤخراً فتح ملف الأسلحة الكيماوية، بالإضافة إلى كشف تقارير إعلامية فرنسية عن "غرف الملح" في سجن صيدنايا التابع للنظام السوري، وما يجري فيها من تعذيب وتصفيات للمعتقلين، وتزامنها مع فتح أميركا ملف إنتاج وتجارة المخدرات من قبل النظام السوري، كلها مؤشرات بأنها تهدف لمنع تعويم الأسد ونظامه، وهي تحمل رسائل تحذير لتركيا والدول العربية من تعويم الأسد، وعدم التعامل مع نظام متهم بجرائم حرب وتجارة المخدرات، لأنه في حال تم تطبيق القانون؛ فكل الدول والشخصيات التي ستتعامل مع الأسد وتقوم بدعمه اقتصادياً أو عسكرياً ستشملهم العقوبات.

وبما أن القانون -حتى يصبح نافذاً- يحتاج إلى أكثر من ٦ أشهر، فإن كل من يفكر بإعادة التطبيع مع الأسد سيحاول التريث وتجميد موافقه، لحين انتهاء المهلة المحددة لإقرار القانون، وهذا الوقت الذي تحتاجه أميركا والغرب لمعرفة مآلات الحرب الأوكرانية،

وملف إيران النووي، ومسار جنيف واللجنة الدستورية من أجل سوريا، وبالتالي فالهدف منه ضرب الأسد سياسياً، بالإضافة إلى التضيق الاقتصادي، وزيادة العزلة عليه.

٤- منع تركيا من التحول لمنطقة عبور المخدرات السورية صوب أوروبا وأميركا

لا شك أن أميركا والغرب ينظرون بعين الريبة إلى مساعي تركيا للتطبيع مع النظام السوري، بوساطة ودعم روسي وإيراني، وتزداد مخاوفهم من أن تنضم تركيا والجماعات الإرهابية والفصائل المرتبطة بها إلى شبكات الاتجار بالمخدرات التابعة للنظام وإيران، خاصة أن تركيا هي الأخرى تعاني من أزمة اقتصادية، وقد تلجأ إلى هذه الطريقة لدعم اقتصادها، وهذا سيحول الأراضي التركية إلى منطقة عبور المخدرات المصنعة في سوريا صوب أوروبا وأميركا.

الرؤية

إن إقرار مجلس النواب الأمريكي لمشروع قرار مكافحة المخدرات في سوريا، وتوقيع الرئيس الأميركي عليه، يعتبر خطوة مهمة على صعيد توجيه الاهتمام العالمي نحو هذه القضية الخطيرة، ما قد يتسبب مستقبلاً في تدمير أحد أهم الموارد غير المشروعة للنظام السوري وإيران وميليشياتها. ولكن لا يمكن أن تُفلح جهود محاربتها على المدى القريب، إن لم يتم إيجاد حل للأزمة السورية، باعتبار أن هذه المشكلة ترتبط بتسوية الصراع السوري نفسه، وحل الأزمة السياسية والاقتصادية في سوريا ولبنان. ففرض العقوبات الاقتصادية على سوريا وقياداتها لن ينفذ في الحد من هذه التجارة، بدون إيجاد تسوية شاملة تجتث جذور تلك التجارة قبل أن تصبح عصية على الاجتثاث، وقبل أن تصبح سوريا أفغانستان أخرى.

حتى الآن، تفتقر أوروبا والولايات المتحدة إلى استراتيجية شاملة لمكافحة تهريب الكبتاغون. هذا يمثل مشكلة جزئية، لأن النظام السوري وإيران يستخدمان تهريب المخدرات للالتفاف على العقوبات الدولية، وكسب مليارات الدولارات لمواصلة الحرب. ومع ذلك، هناك أيضاً خطر أن تتحول سوريا إلى إنتاج أنواع أخرى أكثر خطورة، بمجرد تشبع سوق الكبتاغون، كإنتاج الهيرويين والكرستال. كما يُتوقع أن ترتفع عملية تصنيع المخدرات وتهريبها في السنوات القادمة للدول الإقليمية، لزيادة العائد المادي من جهة، ولإجبار الدول الإقليمية ودول الجوار على إعادة العلاقات مع نظام الأسد، من أجل ضبط الحدود، وإيقاف مرور هذه الشحنات من جهة أخرى.

صحيح أن الجهود التي تبذلها كافة الأجهزة الأمنية المختلفة، والجمارك، وحرس الحدود، هي جهود ملموسة، تتمثل في تبادل المعلومات، والإخبار عن المهربين، والمواد المهربة بين المنافذ الجمركية، وتقلل من تهريب تلك المواد للداخل، إلا أن

المعالجة تتطلب نظرة شمولية تتجاوز جهود تلك المؤسسات الأمنية، كالمؤسسات الدينية، والإعلامية، والتربوية، وذلك من خلال زيادة الوعي الثقافي بأضرار المخدرات المحدقة بالأجيال، وغرس الاتجاهات السليمة نحو خطر هذه الآفة، وأضرارها لديهم؛ وحتى لا يعالج نتائج السلوك المنحرف - فقط -، بل معالجة الدوافع الحقيقية وراء تلك المشكلة، وهنا تأتي الحاجة إلى الاستفادة من دراسات مراكز أبحاث مكافحة الجريمة، والأخذ بتوصياتها.

هناك حاجة ملحة إلى رفع مستوى التنسيق والتعاون بين الدول المعنية والمستهدفة من قبل منتجي وتجار المخدرات، وهذا يتطلب قدراً كبيراً من تبادل المعلومات الأمنية الدقيقة، بالإضافة إلى ضرورة عودة الحضور العربي في كل من سوريا ولبنان وحتى العراق، والتدخل في حل أزماتها السياسية والاقتصادية لقطع الطريق أمام إيران وميليشياتها في استغلال ظروف هذه البلدان لاستخدامها كمصانع للمخدرات.

بما أن إنتاج وتجارة المواد المخدرة باتت بيد الأنظمة الحاكمة، والجماعات والتنظيمات المسلحة، والميليشيات الإيرانية، فإنه يمكنهم إيصالها بسهولة - حتى بالطرق الرسمية - إلى مناطق شمال شرق سوريا، ومنها عن طريق مطار القامشلي، والمعابر الرابطة بين مناطق سيطرة النظام والإدارة الذاتية، خاصة ضمن شحنات المواد الضخمة، التي يصعب تفتيشها بدقة على المعابر من قبل قوى الأمن الداخلي، لذا على الإدارة الذاتية الاستفادة من مشروع القرار الأمريكي، والمطالبة بتزويدها بالآليات والأجهزة الحديثة وحتى الكلاب البوليسية المدربة، للكشف عن المواد المخدرة القادمة من مناطق النظام السوري، أو مناطق الاحتلال التركي إلى شمال شرق سوريا.